الأمم المتحدة

E/2012/NGO/54

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيـــان مقدم من منظمة تيسير التنمية بالجهود الذاتي، وهي منظمـــة غير حكومية ذات مركـــز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

180612 030612 12-30947X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إقامة شراكة عالمية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق للقضاء على الفقر في نيجيريا

عوائق الحوكمة في نيجيريا

لا يزال أحد التحديات الحرجة الذي يواجه نيجيريا اليوم يتمثل في تهيئة فرص للعمل وإعادة تنظيم العمل اللائق للتخفيف من حدة الفقر. والفساد المتفشي الذي يعصف حاليا بنيجيريا، والذي أدى إلى أعمال نهب وعنف وإرهاب لم يسبق لها مثيل وإلى تصاعد معدلات البطالة، يعزى بشكل مباشر إلى سوء الحوكمة في البلاد. والتصدي الفعَّال لقضايا العمالة والعمل اللائق من أجل القضاء على الفقر سيستلزم بالضرورة تفكيك وإعادة صياغة وتنفيذ نُهج جديدة لبناء القدرات الإنتاجية. وسينصب التركيز بشكل أساسي على أن تكون الأولوية للنيجيريين، بعيدا عن الوضع الحالي الذي يتسم بالإنفصال بين الشعب والحكومة.

وكشفت دراسة للتطلعات والمخاوف الشخصية بين حوالي ٨٧٦ ٢ من النيجيريين أن ٦٩ في المائة حددوا هذه التطلعات والمخاوف بأنها ''مستويات محسنة أو لائقة للمعيشة''، بينما أشار ٦٠ في المائة إلى أنها تتمثل في ''مستويات غير ملائمة للمعيشة''. وتؤكد غلبة القضايا المتعلقة بكسب الرزق أن المخاوف المتعلقة بفرص العمل والسلامة والعمل اللائق تحتل مكانا رئيسيا بين النيجيريين. وتشكل هذه القضايا أيضا النتائج المتوخاة في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتخرج معظم الطلاب النيجيريين في عالم تسوده البطالة و ''يتعذر فيه الحصول على عمل''، لعدم اكتساب المهارات ''المؤهلة للعمل''. ولدى من يعمل منهم مخاوف ملحة من مستقبل مجهول. ويتقاعد عمال القطاع العام في نيجيريا إلى كرب وإهانة وفقر مزمن، ويعانون بذلك من انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

طريق المستقبل

يجب أن يرتكز أي حل دائم إلى إطار صلب للسياسات التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وتمكين المواطنين من مساءلة المسؤولين. وسيشمل تعزيز القدرة الإنتاجية من أجل تخفيف حدة الفقر إقامة شراكات مثمرة تهدف إلى إعادة صياغة السياسات، وبناء توافق في الآراء، وتنفيذ الإصلاحات التي تركز على الناس، ورصد النتائج، واستيعاب الدروس المستفادة من أفضل الممارسات والتكيف مع ما يصلح.

وثمة تحدي يواجه عدة قطاعات ينبغي التصدي له وهو نموذج الحوكمة المرتكزة إلى العقلية القائلة ''الآن جاء دورنا لكي نستفيد''. ولتحقيق النجاح، ينبغي بالقطع معالجة القضايا المتصلة ''بالعامل النيجيري''، وهي المحسوبية، ونموذج الحكم البيروقراطي، وغياب القانون، والسياسات التي لا تأخذ الشعب في حسبانها، وانعدام المساءلة والتفكير الاستراتيجي. وتدخُل المنظمة لإحداث تحويلات في نمط الحوكمة وتقليل الفساد وإخضاع المسؤولين للمساءلة يأتي في إطار مبادرة أفضل الممارسات وبطاقة الأداء التي تقدم إلى المواطنين.

وفي مواجهة هذا الوضع، ينبغي أن تستند استراتيجية نيجيريا لتهيئة فرص العمل والعمل اللائق، في جملة أمور، إلى مايلي:

- استعراض وتعديل السياسات الناجحة المعززة للنمو والتدخلات التي يمكن الاعتماد عليها المستمدة من بلدان أخرى، وتطويعها لتلائم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي النيجيري، والتنفيذ الاستراتيجي لها
- التركيز على العمل اللائق، مع وضع إطار شامل يضمن رفاه الجميع
- اعتماد نموذج جديد للحوكمة يبني القدرات لتحقيق النتيجة المتعلقة بالمعالجة التامة للقضايا والعمليات والنظم والهياكل من أجل تحقيق التغيير الثقافي
- رصد تنفيذ التدخلات المتفق عليها باستخدام آليات يمكن الاعتماد عليها
- استخدام مبادرة المنظمة بشأن أفضل الممارسات النابعة من الواقع المحلي وبطاقة الأداء المصممة لمساءلة المسؤولين كتدخل نموذجي يستلزم شراكة عالمية لجعله جزءا من صميم العمل المؤسسي.